التخطيط الضريبي وأثره على الاستثمار

بحث تطبيقي في عينة من الشركات المساهمة العراقية

The tax planning and its effect on the investment
On sample of Iraqi Contribution Company

مجلة دراسات محاسبية ومالية
المجلد الثالث عشر العدد ٤٣
الفصل الثاني ٢٠١٨م

أ.م. م.ق. نضال رؤوف احمد **معهد الدراسات المحاسبية والمالية – جامعة بغداد**
نوال كاظم مهدي العامري **الباحث**

المستخلص

تأتي اهمية البحث من اهمية السياسة الضريبية وهي احدى الادوات التي تعمل على تحقيق الاهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية وتحسين البيئة الاستثمارية للبلاد ليصبح اكثر قدرة على تنشيط عجلة الاقتصاد الوطني .انطلق البحث من مشكلة هي (هل التخطيط الضريبي الذي تمارسه الشركات المساهمة العراقية يؤدي الى زيادة الحصيلة الضريبية على المدى البعيد من خلال الافادة من الوفورات النقدية والتوسع بالنشاطات الاقتصادية او انشاء هياكل اقتصادية جديدة مما ينعكس على الوعاء الضريبي وبالتالي زيادة الحصيلة الضريبية) .بينما فرضية البحث نصت على ان التخطيط الضريبي الذي تمارسه الشركات المساهمة العراقية يسهم في التشجيع على الاستثمار والدخول في مشاريع جديدة تتناسب تناسباً طرديا مع الحصيلة الضريبية في المدى الطويل .ويهدف البحث الى توضيح مفهوم التخطيط الضريبي واهميته واستراتيجياته ومدى مساهمته في رسم سياسات التوسع بالاستثمار . واسفر البحث عن جملة من الاستنتاجات ابرزها ان الشركات المساهمة العراقية عينة البحث قد اتفقوا على ان الوفورات الضريبية التي يتم الحصول عليها من خلال التخطيط الضريبي تعد عاملاً لجذب الاستثمار من خلال مراعاة طبيعة هذه الوفورات النقدية وتحقيق الاستخدام الافضل لها .وبالنتيجة ان الاستثمار هو عامل رئيسي في تحديد المركز الاقتصادي للدولة في المدى القصير والسبب الرئيسي للنمو الاقتصادي في المدى البعيد وهو السبب في خلق فرص عمل جديدة وضخ الانتاج والخدمات ونقل التكنلوجيا وزيادة الصادرات ودخول العملات الصعبة وبالنتيجة ينعكس ذلك ايجابياً في مساهمة هذه الشركات في نمو الاقتصاد وزيادة الحصيلة الضريبية في المستقبل . ومن اهم التوصيات في البحث هي على الشركات المساهمة العراقية ابداء المزيد من الاهتمام بعملية التخطيط الضريبي لغرض تخفيض الالتزامات الضريبية وفق القانون وتحقيق المزيد من الارباح والوفورات النقدية واستخدامها في مجالات التوسع بنشاطاتها وفتح شركات متخصصة او فروع داخل او خارج البلد وضمان استمرار عملها والبقاء والمنافسة .

Abstract

The importance of the current study lies in the importance of the Tax policy that being considered one of the most important tools working on fulfilling the social, financial and economic goals and improving the investment environment in the country to become having the ability to activate the national economy. The current study has referred that (Has the tax planning practiced by the Iraqi contribution companies led to increase the far-term tax outcome through getting benefit of the monetary funds and expansion in the economic activities or establishing new economic structures and consequently led to increase the tax? The hypothesis of the current study has indicated that the tax planning practiced by the Iraqi contribution contribute into encouraging the investment and new projects . The research aims to explain the concept of the tax planning and its strategic importance, and to what extent it depicts policies of expansion in investment. The research has concluded set of conclusions , most importantly, the Iraqi companies have agreed that the tax availability that could be obtained through the tax planning has been considered a factor for attracting the investment through paying attention to the nature of the monetary availabilities. As a result, the investment is considered as a main factor in defying the state's economic center in the short-term an the main reason of the economic growth lies in creating jobs opportunities and production increase , technology development and exports expansion . Along with the currencies ' entry. Thus, all these factors reflect positively on the companies ' contribution into the economy growth and tax planning increase. Most important recommendations lie in the contribution of Iraqi companies to pay attention on the tax planning for reducing the tax regulations based on laws and achieving more profits and monetary availability to be

used in fields of expansion and to open specialized companies or branches in and outside the country as to secure its work continuation and competition.

مقدمة

INTRODUCTION

يطمح العراق ان يكون لديه اقتصاد يستطيع من خلاله الوصول الى مكانة متميزة في ظل المنافسة العالمية. وتعد السياسة الضريبية احد اهم الادوات التي تعمل على تحقيق الاهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمالية للدولة والتي تعمل على تنمية وتشجيع وجذب الاستثمارات وتنشيط عجلة الاقتصاد . والتخطيط الضريبي يهدف الى تخفيض الضرائب الواجب دفعها للخزانة العامة في اطار قانوني من خلال استغلال الفرص المتاحة وتوفير اكبر قدر ممكن من السيولة النقدية لتحقيق الاهداف المنشودة للشركات وتعد القرارات الاستثمارية والمالية من اهم القرارات التي تسهم في تحقيق اهداف الشركات وهذه القرارات تتأثر بمبلغ الضريبة الواجب دفعها حيث تنظر هذه الشركات الى الضريبة على انها عبء يحرم الشركات من الافادة من مبلغ الضريبة وعليه يجب ترتيب الامور المالية ومعالجتها بطريقة تؤدي الى تخفيض ذلك العبء بالطرق القانونية وهو مايطلق عليه بمصطلح (التخطيط الضريبي) لتحسين الوضع المالي للشركات وضمان البقاء والاستمرار والتوسع بالنشاطات الاقتصادية المختلفة وتحقيق المنفعة الاقتصادية والنتيجة هو احداث تدفق نقدي اضافي وتحقيق ضرائب جديدة وزيادة الحصيلة الضريبية. فكل شركة تهدف الى تعظيم ارباحها ودعم مركزها المالي وذلك من خلال زيادة ايراداتها وتخفيض نفقاتها والعمل على توجيه استثماراتها نحو الاوجه الاستثمارية المتاحة التي تضمن الزيادة في الربح . لذلك فان ترتيب الامور المالية للشركة ومعالجتها بطرق تؤدي الى تخفيض العبء الضريبي على انه من الممارسات الطبيعية للشركة اذا كانت قوانين الضرائب تنص على دفع الضريبة تحت شروط معينة فان الشركة التي تعمل وفق هذه الشروط لايعتبر عملها مخالفاً للقانون .

المبحث الاول :- منهجية البحث

اولاً :- مشكلة البحث RESEARCH PROBLEM

تقوم بعض الشركات المساهمة بممارسة التخطيط الضريبي من خلال الافادة من الثغرات القانونية والاجراءات الادارية والمالية والمحاسبية بهدف تقليل مبلغ الضريبة وفق القانون للافادة من وفوراتها النقدية في التوسع وانشاء هياكل اقتصادية جديدة ومن هنا يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال السؤال الاتي :-

هل التخطيط الضريبي يؤدي الى تشجيع الاستثمار من خلال التوسع بالنشاطات او انشاء هياكل اقتصادية جديدة .

ثانيا :- اهمية البحث THE IMPORTANCE RESEARCH

تأتي اهمية البحث من اهمية السياسة الضريبية وهي احدى الادوات التي تعمل على تحقيق الاهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية للبلاد ، وتحسين البيئة الاستثمارية وتنقية المناخ الاستثماري ليصبح اكثر قدرة على جذب الاستثمارات مما يساعد على تنشيط عجلة الاقتصاد الوطني . والتخطيط الضريبي يعمل على الافادة من اية حوافز او منافذ قانونية من شأنها تخفض العبء الضريبي لاقل مبلغ ممكن دون ارتكاب اية مخالفة قانونية وزيادة راس مال الشركة وتشجيع الاستثمار من خلال استخدام اجراءات ادارية ومالية ومحاسبية مختلفة .

ثالثا :- اهداف البحث THE OBJECTIVES OF RESEARCH

يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الاتية :-

١- توضيح مفهوم التخطيط الضريبي واهميته واهدافه واستراتيجياته .

٢- استعراض دور التخطيط الضريبي كاداة مالية في تعزيز القدرة المالية للشركات محل الدراسة

٣- مدى مساهمة التخطيط الضريبي كاداة مالية في رسم سياسات التوسع لشركات الاستثمار .

٤- قياس مدى ممارسة الشركات لاجراءات ادارية ومالية ومحاسبية مختلفة تساعدها في تنفيذ عملية التخطيط الضريبي

٥- التعرف على اوجه الاختلاف مابين التخطيط الضريبي والتهرب الضريبي الذي يعاقب عليه القانون .

رابعا :- فرضية البحث THE ASSUMPTION RESEACH

ان التخطيط الضريبي الذي تمارسه الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية يسهم في التشجيع على الاستثمار والدخول في مشاريع جديدة تتناسب تناسباً طردياً مع الحصيلة الضريبية في المدى الطويل .

خامسا :- المنهج المستخدم APPROACH USED

لتحقيق اهداف الدراسة تم استخدام المنهج الاستقرائي INDUCTION APPROACH الجزء النظري دراسة موضوع التخطيط الضريبي من الكتب والمراجع والدوريات والدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع .

سادسا :- المجتمع واختيار العينة SOCIETY AND SAMPLE SELECTION

يتألف مجتمع الدراسة من الهيئة العامة للضرائب والشركات المساهمة العراقية .

عينة الدراسة قسم الشركات في الهيئة العامة للضرائب وعدد من المدراء والمحاسبين والمدققين ومراقبي الحسابات في الشركات المساهمة العراقية .

سابعا :- مدة البحث RESEARCH PERIOD

حددت مدة الدراسة خمس سنوات تبدأ من (2008 -2012) المدة اللازمة لقياس التخطيط الضريبي في خمس شركات .

ثامنا :- اساليب جمع البيانات

اعتمدت الباحثة على مجموعة من المصادر للحصول على البيانات الضرورية للبحث وكما يلي :-

١- الجانب النظري :- تم الاعتماد على الكتب والبحوث والدراسات والدوريات والانترنيت فضلاً عن المختصين في مجال موضوع البحث من اساتذة اكاديمين .

٢- الجانب التطبيقي :- تم الاعتماد على الفقرات الاتية :-

أ- الدراسة التحليلية للبيانات المالية لعينة البحث .

ب- المقابلات مع المختصين .

المبحث الثاني / مراجعة دراسات سابقة / REVIEW OF PRIOR STUDIES

١- **دراسات عربية (دراسة ابراهيم ،٢٠١٢) نموذج مقترح لقياس اثر التخطيط الضريبي على الاداء المالي للشركات المتداولة في سوق المال المصري** . بحث مقدم الى جمعية الضرائب المصرية لمؤتمر المنظومة الضريبية المستقبلية واثرها على الاقتصاد والاستثمار ٢٠١٢ .اهتمت الدراسة بتأثير التخطيط الضريبي على الاداء المالي للشركة متمثلاً في ارتفاع مؤشر القيمة السوقية للسهم وزيادة عدد مرات تداوله ، وان الوفورات الضريبية تؤثر بشكل ايجابي على ارتفاع القيمة السوقية للسهم وبالتالي تعزيز الاداء المالي للشركة المتداولة اسهمها في سوق المال . وان الوفورات الضريبية يعد عامل مؤثر في زيادة توزيعات السهم وبالتالي نمو للتوزيعات المستقبلية يرجع ذلك كله لاهمية التخطيط الضريبي .واوصت الدراسة بضرورة اهتمام الشركات بالتخطيط الضريبي عن طريق حضور الدورات التدريبية لادارات الضرائب والمؤتمرات والندوات الضريبية والاشتراك بالجمعيات المهنية الضريبية الدولية والمحلية والتعرف على كل ماهو جديد في مجال الضرائب وضرورة تعيين مستشار ضريبي للشركات للمحافظة على موارد واصول الشركات لتحقيق وفورات ضريبية تساهم في تعزيز الاداء المالي وتحقيق نمو سريع لتطوير الاستثمار .

٢- **دراسة (ابو يحيى ، ١٩٩٦) التخطيط الضريبي في الشركات الصناعية الاردنية** . رسالة ماجستير الجامعة الاردنية ١٩٩٦ .بينت هذه الدراسة مدى الاستفادة من الاعفاءات الضريبية الخاصة بقطاع الصناعة في تقليل العبء الضريبي على شركات القطاع الخاص من خلال قوانين تشجيع الاستثمار اهتمت الدراسة بقياس العلاقة بين العبء الضريبي والتخطيط الضريبي ضمن خطة شاملة توضع من قبل الادارة تأخذ بعين الاعتبار جميع البنود التي يمكن ان تخفض الاعباء الضريبية دون الاضرار بمصالحها وضمن القانون. اوصت الدراسة على الشركات الصناعية الاردنية ممارسة عناصر التخطيط الضريبي من خلال مامذكور ادناه :-

١- التخطيط الضريبي من خلال الافادة من قوانين تشجيع الاستثمار .
٢- التخطيط الضريبي من خلال الافادة من المزايا التي تمنحها بنود قانون ضريبة الدخل المتعلقة بالصناعة
٣- التخطيط الضريبي من خلال الافادة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل .
٤- التخطيط الضريبي من خلال ممارسة سياسات مالية وادارية ومحاسبية .

دراسات اجنبية / FOREING STUDIES

١- دراسة : (RONEN AND AHARONI 1998) THE CHIOCE AMONG ACCOUNTING ALTERNATIVES
(اختيار من بين البدائل المحاسبية / مراجعة حسابية) / THE ACCOUNTING REVIEW

تناولت هذه الدراسة على اختيار الشركات للمبادىء المحاسبية التي تسمح لها باختيار المبدأ المناسب من المباديء المحاسبية المتعارف عليها . حيث تحاول ادارة الشركات عمل توازن مابين مصلحة الشركة ومصلحة الاطراف الاخرى . فمصلحة الشركة هي تخفيض صافي الربح حتى تخفيض من المبالغ التي سوف تدفعها للضريبة وبالمقابل فان مصلحة الادارة تهدف الى زيادة الارباح يكون مكافاتها ترتبط غالبا بمبلغ صافي الربح المتحقق من هنا ينبغي ملاحظة الرغبة لدى الادارة في اظهار ارباح عالية لتحقيق مصلحتها في تعظيم اجورها . وبالمقابل فان مصلحة المساهمين اظهار ارباح عالية لتعظيم ثرواتهم عن طريق اسعار الاسهم في السوق المالي وفي الوقت نفسه ليس لديهم رغبة في اظهار ارباح عالية حتى لايدفعوا ضرائب اكثر . اوصت الدراسة على الشركات ادارة الربح المحاسبي والتاثير فيه زيادة ونقصان حسب ماتراه مناسباً عن طريق الاختيار من بين المباديء المحاسبية المتعارف عليها . بما يحقق المصلحة للاطراف المعنية . ولقد بينت الدراسة وجود علاقة طردية بين اختيار البديل المحاسبي الامثل ومعدل الضريبة المفروضة بمعنى انه كلما ازداد سعر الضريبة حمل الادارة على اختيار البديل المحاسبي الذي يعمل على تخفيض الالتزامات الضريبية تجاه الشركة ويتضح من هذه الدراسة ايضاً جانب اخر من التخطيط الضريبي وهو اختيار البديل المحاسبي الذي يلائم ويحقق مصلحة الشركة بشرط عدم مخالفة القانون .

٢- دراسة : CUSHING AND LECLERE 1992 THE ACCOUNTING REVIEWE EVIDENCEON THE DETERMINATION OF INVENTORY POLICY CHOICE
(دليل المراجعة الحسابية على تحديد اختيار سياسة المخزون) مجلة الابحاث الحسابية

بينت الدراسة على اهمية اختيار سياسة تسعير المخزون وحددت سياسة الوارد اخيراً صادر اولاً (LIFO) بدلاً من سياسة تسعير المخزون الوارد اولاً صادر اولاً . وان سياسة (LIFO) تحقق وفر ضريبي . حيث انه اذا كانت اسعار البضاعة في ارتفاع مستمر مع بقاء كمية المخزون ثابتة يعني ان تكلفة بضاعة اخر المدة ستظهر باقل كلفة وهذا يؤدي الى زيادة الارباح وتخفيض الضرائب . اوصت الدراسة على الشركات ضرورة اختيار سياسة تسعير المخزون الوارد اخيرا صادر اولاً لتحقيق المزيد من الارباح وتخفيض الضرائب .

المبحث الثالث / التخطيط الضريبي

اولا :- المفهوم العام للتخطيط :-هو تحديد مايجب عمله في المستقبل ،وتحديد اسلوب التنفيذ ،ويستند كل هذا على عمليات التنبؤ ويعد التخطيط الوظيفة الاولى من وظائف الادارة فهو القاعدة التي تقوم عليها الوظائف الادارية الاخرى .
وهو عملية مستمرة تتضمن تحديد طريقة سير الامور وتحديد الانشطة التنظيمية اللازمة لتحقيق الاهداف (ماهر ،٢٠١٣ :٢٢).
للتخطيط عدة تعاريف انطلاقاً من وجهات نظر مختلفة وفي ازمنة مختلفة نذكر منها مايلي :-

التخطيط :- نشاط ذهني لمواجهة المستقبل سواء كان قريباً أم بعيداً ، انطلاقا من الدراسة العلمية الواعية للواقع بايجابياته وسلبياته لوضع تصور معين للمستقبل الذي يتسم بالوضوح والتحديد والواقعية ليكون قابلاً للتنفيذ في ضوء الامكانيات المتاحة (عثمان ، ٢٠٠٧ : ١٨٦) .

ثالثا :- تعريف التخطيط الضريبي

شهد قطاع الشركات العامة في معظم الدول نمو متسارعاً في العقدين الاخيرين من الناحية الاقتصادية والتكنولوجية على المستويين

المحلي والدولي ، وان هدف الشركات تحقيق النمو الاقتصادي والاستمرار وتحقيق المزيد من الارباح فقد برزت الحاجة الى التخطيط الضريبي . فالشركات تسعى عند اعداد اقراراتها الضريبية الى التقليل من الضرائب الواجبة الدفع الى ادنى حد ممكن من خلال الاختيار والمفاضلة بين الاساليب والطرق المحاسبية المؤثرة على الدخل الخاضع للضريبة بما لا يتعارض مع القوانين الضريبية المتمثلة في استغلال الثغرات الموجودة في القانون (القري ، ٢٠١٠ :٤٧) .

التخطيط الضريبي :- يقصد به محاولة تخفيض الضريبة والاستفادة مما تتيحه القوانين الضريبية ولوائحها التنفيذية والتعليمات التفسيرية والكتب والدوريات والمنشورات التي تصدرها الادارة الضريبية فانه تحليل منطقي لوضع خطة مالية من منظور تحقيق منافع ومكاسب مالية (Mark/ 2005 / 37) .

خامسا :- العوامل التي ساعدت الشركات في ممارسة التخطيط الضريبي .

استفادت الشركات من الثغرات والمزايا الموجودة في قوانين الضريبة والقوانين الاخرى ولجأت الى ممارسة التخطيط الضريبي وكما مبين ادناه .

١- الاستفادة من الثغرات والمزايا الموجودة في القوانين مثل :-

أ- قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣ لسنة ١٩٨٢) المعدل .

ب- قانون الاستثمار رقم (١٣ لسنة ٢٠٠٦) .

ج- قانون الاستثمار الصناعي رقم (٢٠ لسنة ١٩٩٨) المعدل القانون رقم (٣٥ لسنة ٢٠٠٠) .

٢-الاستفادة من الاجراءات المالية والادارية والمحاسبية اهمها :-

أ – سياسة التقدير الذاتي عند اعداد الحسابات الختامية .

ب- سياسة التمويل المتبعة في الشركات .

ج – تغيير الشكل القانوني للشركات .

د – سرعة اطفاء بعض المصاريف .

هـ- سياسة تقييم المخزون .

و – اتباع برامج صيانة متطور ومستمر .

ز – استثمار الاموال الفائضة في استثمارات جديدة .

ح – سياسة امتلاك الاصول او استئجارها .

ط – سياسة اتلاف البضائع .

ل – الاستشارات الضريبية لغرض انجاز التخطيط الضريبي بالشكل الصحيح .

ي – سياسة اختيار طريقة الاندثار .

ك – سياسة استخدام التسعير التحويلي .

وادرج بعض التفاصيل حول ماذكر اعلاه :-

٣-الاستفادة من الثغرات والمزايا الموجودة في القوانين :-

أ - قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ وتعديلاته . (احمد ، ٢٠١٤ : ٩٤) تضمن القانون جملة من الاعفاءات حيث تميز قانون ضريبة الدخل بمنح مزايا لجميع المكلفين بغض النظر عن الانشطة الاقتصادية وهذه المزايا تشجع الاستثمار والاسراع في دفع الالتزامات الضريبية وتستغل الشركات هذه المزايا عند التخطيط الضريبي لتقليل الضريبة المستحقة عليها مثل اعفاء شامل للدخل الزراعي واعفاء لمدة خمس سنوات لدخل الفنادق من الدرجات الممتازة والاولى المقامة في بغداد واعفاء لمدة سبع سنوات للفنادق المقامة خارج بغداد . كما منحت المادة السابعة اعفاء اخر للارباح الناجمة من حقول الدواجن والمفاقس التي تملكها او تديرها في الفقرة (٢١) من المادة السابعة ويتجه المستثمر سواء كان شخص طبيعي او معنوي للاستثمار في هذه

الحقول للاستفادة من هذه المزايا . وهذا يؤدي الى تشجيع الاستثمار وتشغيل الاموال في ميادين اخرى وازدهار النشاط الاقتصادي في المجالات المختلفة .

ب- قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ : اكد قانون الاستثمار العراقي على تسهيل وتنظيم العمل في هيئات الاستثمار ومعالجة بعض المعوقات التي اظهرها الواقع العملي من خلال تطبيق قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته ، ومن اجل خلق مناخ مشجع وملائم للاستثمار في القطاعات كافة ومنح امتيازات واعفاءات وقروض ميسرة جاذبة للمستثمرين مع فسح المجال امام الوزارات للمشاركة مع القطاع الخاص (العراقي والاجنبي) والمختلط لتأهيل وتشغيل شركاتها تنعكس بشكل ايجابي على التنمية الاقتصادية واعادة اعمار العراق وجلب الخبرات التقنية والعملية وتنمية الموارد البشرية وايجاد فرص عمل للعراقيين وتشجيع الاستثمارات ودعم عملية تأسيس مشاريع الاستثمار في العراق وتوسيعها وتطويرها على مختلف الاصعدة الاقتصادية ومنح الامتيازات والاعفاءات لهذه المشاريع .

ج - قانون الاستثمار الصناعي رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ المعدل القانون رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٠: حيث ورد في المادة ٨ من قانون الاستثمار الصناعي الاتي (**الاعفاءات والامتيازات**) .

اولاً :- تعفى المشاريع الصناعية القائمة قبل تاريخ نفاذ هذا القانون من الضرائب والرسوم كافة عدا ضريبة الدخل ورسوم الانتاج المفروضة على انتاج السكائر والبيرة والمشروبات الروحية بما فيها حصة العمال المقررة بموجب قانون توزيع الارباح في الشركات المرقم ١٠١ لسنة ١٩٦٤ مدة ٥ سنوات اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القانون .

ثانياً :- تعفى المشاريع الصناعية التي تحصل على اجازة التأسيس بعد نفاذ هذا القانون من الضرائب والرسوم كافة عدا ضريبة الدخل ورسوم الانتاج المفروضة على انتاج السكائر والبيرة والمشروبات الروحية بما فيها حصة العمال المقدرة بموجب قانون توزيع الارباح في الشركات المرقم ١٠١ لسنة ١٩٦٤ مدة عشر سنوات اعتباراً من تاريخ منحها اجازة التاسيس مع مراعاة احكام البند ثالثاً .

ثالثاً :- اضافة لما ورد في البنديين اعلاه من هذه المادة يتمتع المشروع الصناعي الحاصل على اجازة التأسيس بالاعفاءات الاتية.

١- تعفى ارباح المشروع السنوية من ضريبة الدخل وفق النسب المئوية من صافي الربح لمدة خمس سنوات اعتباراً من السنة التي يتحقق فيها ربح له بعد حصوله على اجازة التأسيس .

٢- تعفى الاحتياطيات المحتجزة من ارباح المشروع المخصصة لتطويره او توسيعه من ضريبة الدخل بما لايتجاوز نسبة ٢٥% من مجموع ارباحه السنوية قبل احتساب الضريبة .

٤- الاستفادة من بعض الاجراءات المالية والادارية والمحاسبية .

تمارس بعض الشركات التخطيط الضريبي من خلال معالجة بعض الامور المالية والادارية والمحاسبية المختلفة لتخفيض او تأجيل مبلغ الالتزام الضريبي . ندرج ادناه بعض الممارسات (رزق ، ٢٠١٣ : ٢٢٦) .

أ – سياسة التقدير الذاتي عند اعداد الحسابات الختامية :-

يتم التقدير الذاتي من قبل الشركات المساهمة من خلال اعداد الحسابات الختامية في نهاية السنة المالية وتسليمها الى الهيئة العامة للضرائب في موعد اقصاه ٥/٣١ من السنة التقديرية وتشمل القوائم المالية بناء على ذلك . (تقرير مراقب الحسابات / قائمة الميزانية العامة المقارن / قائمة العمليات الجارية المقارن / قائمة الدخل المقارن / القوائم التفصيلية الملحقة المقارن / تقرير مجلس الادارة في الشركات المساهمة وتقرير المدير المفوض في الشركات المحدودة)

ب - سياسة التمويل المتبعة في الشركات .

الشركة تختار سياستها التمويلية واتخاذ قراراتها المتعلقة بالاقتراض او زيادة راس المال حينها يتم تنزيل المصاريف المقبولة فالفائدة مصروف تنزل ضمن المصاريف المقبولة ضريبياً وذلك يحقق وفراً ضريبياً ، وعليه فان الاقتراض بشكل عام يؤدي الى وفر ضريبي كما يمكن القول بان التمويل من خلال الاقتراض يعطي ميزة مهمة في ظل وجود قوانين ضريبة الدخل ان الفائدة التي

تقوم الشركة بدفعها هي من المصاريف المقبولة ضريبياً (خويرة ، ٢٠٠٤ : ٩٥) . ان التشريعات الضريبية تعد الفائدة على القروض من الاعباء واجبة الخصم من الوعاء الضريبي (العامري ، ٢٠١٣ : ٣٥٣) ..

ج – تغيير الشكل القانوني للشركات: وتتمثل بما يلي :-

- اندماج شركتين او اكثر
- تقسيم شركة الى شركتين او اكثر
- تحويل شركة اموال الى اخرى او تحويل شركة اشخاص الى شركة اموال (صديق ، ٢٠١١ : ٦٧) .

ان اندماج الشركات يحقق الوفورات الضريبية عن طريق الاستفادة من مزايا الاعفاء الضريبي وما توفره التشريعات الضريبية لبعض الدول لتحفيز الشركات على الاندماج وتحسين الكفاءة الادارية والاقتصادية وتخفيض مخاطر الاستثمار . ففي اغلب الدول تسمح التشريعات الضريبية على ترحيل الخسائر او تنزيلها من الارباح المتحققة فمع وجود خسائر متراكمة لاحدى الشركات المندمجة التي تندمج مع الشركة التي تحقق ارباح ينخفض رصيد ارباحهما الخاضعة للضريبة فتقل ضريبة الدخل المستحقة عليهما حتى الاعمال التجارية الناجحة تبحث عن الشركات التي يمكن ان تندمج معها والتي تحمل صافي خسائر تشغيلية لتندمج معها والاستفادة من الوفر الضريبي عن طريق تنزيل الخسائر (عبود ، ٢٠١١ : ٢٠) .

د– سرعة اطفاء بعض المصاريف .

تقوم الشركات باطفاء التعويضات التي تدفع للموظفين على شكل سلف والعمل على تسجيلها كمصروفات بدلاً من الابقاء عليها ومعاملتها كمخصصات غير مقبولة حتى يترك الموظف عمله في حالة تأخر صرف الرواتب (خويرة ، ٢٠٠٤ : ٩٥)

هـ– سياسة تقييم المخزون .

الشركات الصناعية الكبيرة تستطيع الاستفادة من التخطيط الضريبي لتقييم المخزون وتحقيق وفر ضريبي باختيار طريقة الوارد اخيراً صادر اولاً (Lifo) بدلاً من طريقة الوارد اولاً صادر اولاً (Fifo) في حالة حدوث ارتفاع مستمر لاسعار المخزون مع ثبات نسبي من سنة لاخرى في كمية المخزون مما يعني ان للشركات الحرية في اختيار الطريقة التي تضمن لها اعلى وفر ضريبي ممكن مع التاكد من ثبات السياسة المتبعة من سنة لاخرى (خويرة ، مصدر سابق : ٩٦) وتعمل هذه الطريقة على تاجيل الضرائب وتستخدم لتخفيض مجمل الربح (العشي ، ٢٠٠٦ : ٥٠) .

و– اتباع برامج صيانة متطور ومستمر . السياسة الادارية التي تتبعها ادارة الشركات في اتباع وعمل برامج لصيانة الآلات والمعدات لتحقيق وفر ضريبي كبير . حيث تقوم الشركة باستغلال فترة تحقيقها للارباح العالية فتقوم الشركة بعمل الصيانة في العام الحالي بدلاً من العام القادم حتى تستفيد من الوفر الضريبي. بحيث لايؤثر ذلك على النشاطات الاخرى للشركة (خويرة ، مصدر سابق : ٩٦) .

ز– استثمار الاموال الفائضة في استثمارات جديدة .

تعمل ادارة الشركات الحكيمة على اختيار وتوزيع جزء من الاموال الفائضة عن حاجتها في مجالات استثمارية معفاة من الضريبة مثل الاستثمار في شراء الاسهم والسندات لكي تستفيد من الارباح الموزعة او الارباح الراسمالية التي لاتخضع للضريبة .(Charles & Eugene 2011) .

ح– سياسة امتلاك الاصول او استئجارها .

السياسة الادارية المتبعة في الشركات حول امتلاك الاصل او استئجاره . عندما تحتاج الشركة الى اصل من الاصول الثابتة فانها تقارن بين المزايا الضريبية لامتلاكها والمزايا الضريبية لاستئجارها . حيث انه في حالة امتلاك الشركة للاصل سينزل مصروف الاهلاك وفي حالة بيع الاصل بعد الانتهاء من الغرض المحدد له ، فلن تنزل اية خسارة رأسمالية من ضمن المصاريف اما في حالة القيام باستئجارها الاصل فان الشركة ستقوم بتنزيل مصروف الايجار الخاص به من ضمن المصاريف (خويرة ، ٢٠٠٤ : ٩٧) .

ط- سياسة اتلاف البضائع .

الشركات التي ترغب باتلاف بضاعتها عليها ان تتفق مع الجهات المعنية (الهيئة العامة للضرائب) حتى يتم تنزيل مصروف البضاعة التالفة من المصاريف لتحقيق وفورات ضريبية (خويرة ، مصدر سابق : ٩٧) .

ل- الاستشارات الضريبية لغرض انجاز عملية التخطيط الضريبي بالشكل الصحيح .

يمكن للشركات ان تعمل على الاستعانة بخبراء لديهم الخبرة العلمية والعملية في احتساب الضرائب ومتابعة ومناقشة الامور المالية والضريبية التي يمكن ان تفيد الشركة مع الادارة الضريبة في الهيئة العامة للضرائب .

ي- سياسة اختيار طريقة الاندثار .

يعد الاندثار تكاليف تطرح من صافي الدخل السنوي للشركة قبل الضرائب فكلما كانت كلف الاندثار قبل الضريبة اكبر يصبح مقدار الضريبة اقل فتلجأ العديد من الشركات الى تضخيم مصاريف الاندثار لغرض تخفيض العبء الضريبي وتحقيق الوفورات الضريبية .

وهناك طرق مختلفة لحساب الاندثار وان الطرق الاكثر اهمية هي :-

١- طريقة الخط المستقيم .
٢- طريقة ضعف الرصيد المتناقص .
٣- طريقة مجموع ارقام السنين .
٤- طريقة وحدات الانتاج .

ان من مصلحة الشركات اختيار طريقتي (الثانية او الثالثة) لانه يؤدي الى تخفيض مبلغ الضريبة وتحقيق وفورات ضريبية بشكل مبكر خلال فترة الاسترداد . (العامري ، ٢٠١٣ : ٦٣) .

ك – سياسة استخدام التسعير التحويلي .

تحاول بعض الشركات ان تكون بعيدة عن سطو القانون والضريبة باستخدام التسعير التحويلي حيث اكد (Czinkota,etal) السعر المحدد لتحويل السلع او بيعها بين الشركات المركز الرئيسي للشركة وفروعها اي بيع السلع بين اعضاء الشركة الواحدة وفروعها وبهذا يمكن لهذه الشركات ان تتلاعب بالاسعار بما يتناسب وحاجتها وتخفيض نفقاتها واعبائها خصوصا العبء الضريبي وزيادة ارباحها . فقيمة الارباح تتحدد مقدماً وفقاً لاسعار التحويل التي يتم بناء عليها عمليات البيع والشراء للسلع والخدمات داخل المجموعة للشركة وفروعها (حبو ونجمة ،٢٠١١ : ٤٢٧) .

ل- سياسة مصاريف البحث والتطوير .

تسمح تشريعات بعض البلدان بخصم مصاريف البحث والتطوير لاغراض الضريبة الامر الذي يسمح بتخفيض مبلغ الضريبة عن طريق زيادة هذه المصاريف التي تتكبدها الشركة في هذا المجال لانتاج منتجات جديدة او تقديم خدمات جديدة حيث انها تعتبر مصاريف تشغيلية وتختلف حسب نوع العمل وقد تكون مبالغها ضخمة في الشركات الصناعية الكبيرة او مبالغها قليلة في الشركات الصغيرة . (Klassen etal /2004/ 640) .

المبحث الرابع / الاستثمار

اولاً :- مفهوم الاستثمار :-

يعتقد البعض ان قيام الشركات باستخدام التخطيط الضريبي سوف يؤثر سلباً على الحصيلة الضريبية لكن الامر عكس ذلك تماماً حيث انه يشجع على الاستثمار وعمل توسعات او هياكل اقتصادية جديدة اذا كانت الدولة تنظر نظرة طويلة الاجل للحصيلة الضريبية . يترتب عليه تشغيل اكبر عدد ممكن من اليد العاملة وضخ انتاج جديد الى الاسواق وخلق قيمة مضافة والوصول بالتضخم الى حده الادنى .ان الاستثمار الجديد او التوسع بالاستثمار من خلال تخفيض الضرائب باستخدام (التخطيط الضريبي) سوف ينعكس ذلك على الوعاء الضريبي وزيادة الوعاء الكلي للضريبة وزيادة الحصيلة الضريبية للخزانة العامة للدولة حيث يمكن للشركات الاستفادة من المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الاستثمار وكذلك الاستفادة من المزايا التي منحها قانون ضريبة

الدخل . (القري ، ٢٠١٠ : ٤٧) .لقد اصبح موضوع الاستثمار من المواضيع المهمة في الدراسات الاقتصادية (المالية والمصرفية والادارية) وغيرها من التخصصات التي تهتم بالتطورات الهيكلية التي شهدتها المجتمعات المتقدمة وهذه التطورات صاحبها تطور مماثل لدراسة الاستثمار ومجالاته المختلفة ، لذا تظهر اهمية دراسة هذا الموضوع خصوصاً في البلدان النامية من خلال التحسين من كفاءة الاستثمارات وتعظيم العوائد وزيادة الادخار لدى المواطنين ومن ثم توجيه المدخرات نحو مجالات الاستثمارات المختلفة واختيار الادوات التي تساهم في خلق قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد الوطني . ويمكن تقسيم الاستثمار الى انواع وكما يلي (القري ، مصدر سابق : ٤٧) :-

١- الاستثمار الوطني
٢- الاستثمار الاجنبي
٣- الاستثمار المباشر
٤- الاستثمار الغير مباشر
٥- الاستثمار الحقيقي
٦- الاستثمار المالي كشراء مشروع قائم
٧- الاستثمار البشري تحسين خصائص العنصر البشري .
٨- الاستثمار قصير الاجل الذي تقل مدته عن سنة
٩- الاستثمار طويل الاجل الذي تزيد مدته عن سنة
١٠-الاسثمار ذو العائد السريع
١١-الاستثمار ذو العائد البطيء

ثانياً :- تعريف الأستثمار

الاستثمار:-هو نشاط فردي او جماعي ينطوي على استخدام المدخرات بهدف الحفاظ على قيمة الاصول المالية ،اضافة الى تحقيق عائد مالي مستمر على هذه الاصول المالية (علوان، ٢٠١٢ : ٢٩)

ثالثاً :- (اهمية الاستثمار)

تظهر اهمية الاستثمار على مستوى الفرد وكذلك على المستوى الوطني ، وكما موضح ادناه :-

١-**الاهمية على مستوى الفرد .**

يمكن تحديد اهمية الاستثمار على مستوى الفرد كما يأتي (علوان ، ٢٠١٢ : ٣٠) .:-

أ- يساعد الفرد (المستثمر) في معرفة العائد المتوقع على الاستثمار .
ب- يساعد المستثمر في حماية ثروته من انواع المخاطر المختلفة سواء المخاطر المنتظمة ام غير المنتظمة
ت- يساعد الاستثمار في زيادة العائد على رأس المال وتنميته من خلال زيادة الارباح المحتجزة المتحققة من الاستثمار .

٢- الاهمية على المستوى الوطني

يمكن تلخيص اهمية الاستثمار على المستوى الوطني بالنقاط الاتية (علوان ، ٢٠١٢ : ٣٠) :-

أ- زيادة الدخل الوطني للبلاد .
ب- خلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد الوطني .
ت- دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
ث- زيادة الانتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات .

سادساً :- ادوات الاستثمار

ادوات الاستثمار كثيرة من الصعب عرضها جميعا وسيتم عرض الادوات الاكثر اهمية على الترتيب (مطر ، ٢٠٠٩ : ٨٠)

١-**الاوراق المالية** :- تعد الاوراق المالية من ابرز ادوات الاستثمار في العصر الحاضر لما لها من مزايا للمستثمر من حيث الحقوق التي ترتبها لحاملها منها ماهو ادوات ملكية (الاسهم والتعهدات) كما ان منها ماهو ادوات دين (اسهم وسندات) وغيرها. تختلف درجة الامان التي يتوفر لحاملها فالسهم الممتاز يوفر لحامله امانا اكثر من السهم العادي ، ولكن ايا منهما اقل امانا من السند المضمون بعقار لان الاخير يوفر لحامله حق حيازة الاصل الحقيقي الذي يضمن السند في حالة توقف المدين عن الدفع .

٢-**العقار**:-تحتل المتاجرة بالعقارات المركز الثاني بعد الاوراق المالية في عالم الاستثمار ويتم بشكلين اما بشكل مباشر عندما يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي او بشكل غير مباشر عندما يقوم بشراء سند عقاري او بالمشاركة في محفظة مالية لاحدى صناديق الاستثمار العقارية ،يحصل المستثمر بواسطتها على اموال يستخدمها فيما بعد لشراء او بيع العقارات .

٣-**السلع** :-تتمتع بعض السلع بمزايا اقتصادية خاصة تجعلها اداة صالحة للاستثمار لها اسواق متخصصة (بورصات) قد تكونت على غرار بورصات الاوراق المالية مثل بورصة القطن في مصر ونيويورك وبورصة الذهب في لندن وبورصة البن في البرازيل .....الخ) . يتم التعامل مع المستثمرين في سوق السلع عن طريق عقود خاصة تعرف باسم العقود المستقبلية وهي عقد بين طرفين هما منتج السلعة ووكيل او سمسار يتعهد المنتج مع السمسار بتسليمه كمية معينة من السلع بتاريخ معين مقابل حصوله على تامين او تغطية تحدد بنسبة معينة من قيمة العقد.

٤- **المشاريع الاقتصادية**:- تعد المشاريع الاقتصادية اكثر ادوات الاستثمار انتشارا وتتنوع انشطتها مابين صناعي وتجاري وزراعي .....الخ) . كما ان منها مايتخصص بتجارة او تقديم الخدمات . والمشاريع الاقتصادية من ادوات الاستثمار الحقيقية لانه يقوم على اصول حقيقية كالمباني والآلات والمعدات ووسائل النقل والافراد العاملين ان تشغيل هذه الاصول معا يؤدي الى انتاج قيمة مضافة تزيد من ثروة المالك وتنعكس بشكل زيادة على الناتج القومي .

٥-**العملات الاجنبية**:- اسواق العملات الاجنبية لها اهتمام كبير من قبل المستثمرين في عصرنا الحاضر حيث تنتشر هذه الاسواق في شتى انحاء العالم مثل لندن ، باريس ،فوانكورت ، طوكيو ، نيويورك.....الخ) . يتميز سوق العملات الاجنبية عن غيره من الاسواق المالية بعنصريين :-

العنصر الاول :-حساسيته المفرطة للظروف الاقتصادية والسياسية مما يزيد من درجة المخاطرة فيه ولعل من اهم انواع المخاطرة التي يتعرض لها هي مخاطر اسعار الفائدة ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر تخفيض سعر العملة .

العنصر الثاني :-هو سوق يفتقر الى الاطار المادي الذي يتوفر لسوق الاوراق المالية بل يتم التعامل معه بواسطة ادوات الاتصال الحديثة .

٦-**المعادن النفيسة**:- يعد الاستثمار في المعادن النفيسة مثل الذهب والفضة والبلاتين .....الخ) مجالا للاستثمارات الحقيقية . وقد شهدت اسعار المعادن النفيسة تقلبات حادة في الاونة الاخيرة حين وصل سعر الذهب ذروته في بداية الثمانينات وعاد وانخفض عند تصاعد الدولار لكنه عاد الى الارتفاع مرة اخرى في بداية الالفية بعد الهبوط الحاد الذي حدث في سعر صرف الدولار في اسواق الصرف الاجنبية .وللمعادن النفيسة اسواق منظمة لعل اهمها على التوالي :-سوق لندن ،سوق زيورخ سوق هونغ كونغ .ويتخذ الاستثمار في المعادن النفيسة عامة والذهب خاصة صور متعددة منها

ا-الشراء والبيع المباشر .

ب-ودائع الذهب التي تودع في البنوك بفوائد منخفضة نسبيا .

ج-المقايضة او المبادلة بالذهب على نمط مايحدث في سوق العملات الاجنبية .

٧- **صناديق الاستثمار** :- صندوق الاستثمار هو اشبه مايكون بوعاء مالي ذو عمر محدد تكونه مؤسسة مالية متخصصة وذات دراية وخبرة في مجال ادارة الاستثمارات (بنك او شركة) تجمع فيه مدخرات الافراد ومن ثم توجهها للاستثمار في مجالات مختلفة تحقق للمساهمين عائدا مجزيا وضمن مستويات معقولة من المخاطرة عن طريق الاستفادة من الخبرة ومزايا التنويع.

ويمارس صندوق الاستثمار عادة االمتاجرة بالاوراق المالية بيعا وشراء كما يمكن بالمثل تكوين صناديق استثمار عقارية تمارس المتاجرة بالعقار .

سابعاً :- الحوافز الضريبية والنمو الاقتصادي :-

عملية فرض الضرائب او زيادة معدلها سوف يؤثر تأثيراً مباشراً او غير مباشر على قرار الاستثمار الخاص ومن ثم التراكم الرأسمالي في القطاع الخاص ومن خلال التأثير على كل من معدل العائد المتوقع ودرجة المخاطرة وحجم السوق الداخلي والخارجي والعديد من المحددات الاخرى للقرار الاستثماري سوف يختلف الاثر النهائي للضرائب على نتائج الفرص الاستثمارية المتاحة وفقاً لما يتضمنه التشريع الضريبي من انواع مختلفة للحوافز الضريبية (ترحيل الخسائر/ الاجازة الضريبية / معونات الاستثمار/ ومعجل الاستهلاك ... الخ) (عثمان، ٢٠٠٨ : ٧٣) .وتتزايد فاعلية وتأثير الحوافز الضريبية على اختيارات المستثمرين بين الفرص الاستثمارية المتاحة عندما تتضمن بعض الفرص الاستثمارية خسائر مؤكدة او محتملة ، او عندما تكون نتائج الفرص الاستثمارية منخفضة العائد الخاص مرتفعة العائد الاجتماعي كما تتزايد اهمية هذه الحوافز في التأثير على قرار الاستثمار في الاتجاهات المرغوبة وبصفة خاصة في الدول النامية التي يكون نظام السوق بها غير فعال في تحقيق التخصيص الامثل للموارد الاقتصادية نظراً لتدخل الدولة في تحديد اسعار غالبية السلع وعوامل الانتاج ومن ثم تنشأ العديد من الفرص الاستثمارية التي تكون مربحة وسوف يختلف تأثير وفاعلية الحوافز الضريبية في تحقيق الهدف باختلاف حجم ونوع الحوافز الضريبية الممنوحة بالاضافة الى شكل تنظيمها ومدى التناسق بينها وبين حوافز الاستثمار الاخرى . ادناه تحليل الاثار الاقتصادية المحتملة لكل شكل من الاشكال المختلفة للحوافز الضريبية وبصفة خاصة مايلي :-

١- **ترحيل الخسائر (Garry Losses)**
٢- **الاجازة الضريبية (Tax vacation)**
٣- **معونات الاستثمار (Investment Subsidies)**
٤- **الاستهلاك المعجل (Accelerated Depreciation)**

ثامنا :- الدور الاقتصادي والاجتماعي للضرائب على المستثمر

ساد الاعتقاد في السابق على ان الضرائب حيادية لاتؤثر بالنشاط الاقتصادي وان وظيفتها الاساس هي تحصيل الايرادات لسد النفقات العامة ،غير ان الفكر الاقتصادي تطور واظهر اهمية الضرائب الاقتصادية والاجتماعية التي تتمثل بالاساس في اعادة توزيع الدخل فضلا عن كونها من الادوات المهمة في توجيه الاستثمار من خلال فرض ضرائب قليلة او اعفاء انشطة اقتصادية معينة مما يدفع الاستثمار للتوجه نحو هذه الانشطة او بالعكس كما تؤثر الضرائب في الانفاق
الاستهلاكي والادخار اذ ان فرض ضرائب عالية على اصحاب الدخول المرتفعة سيؤدي الى خفض مدخراتهم كما ان الضرائب تؤثر في مستوى معيشة الافراد وانتاجيتهم وتفضيلهم مابين العمل والراحة اذ ان فرض ضرائب عالية يؤدي الى تدهور مستوى معيشة اصحاب الدخول المنخفضة مما يدفعهم لزيادة ساعات العمل .كما ان الضرائب المرتفعة قد تؤدي الى ارتفاع كلف الانتاج وبالتالي ترتفع اسعار بيع المنتجات وقد يؤدي ذلك الى قلة الطلب عليها مما يدفع المستثمرين الى التقليل من هذا المنتج وبالعكس فان الاعفاءات قد تقلل من تكاليف الانتاج وتدفع لزيادته ، وللضرائب دور مهم في التأثير على النشاط الاقتصادي خاصة في حالة الركود الاقتصادي الذي يتطلب فيه تخفيض الضرائب وزيادة الاعفاءات لتحفيز الاستهلاك والادخار والاستثمار ، اما في التضخم يتطلب فيه زيادة اسعار الضرائب وفرض ضرائب جديدة لتقليل الاستهلاك والطلب على المنتجات (المهايني ، ٢٠٠٣ : ٢٦٢) .فالبلد الذي يتمتع بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وما يقدمه من الاعفاءات والامتيازات والضمانات هو الذي يستحوذ على الاستثمارات واكبر قدر من تدفقات رؤوس الاموال . فهناك رؤوس اموال عربية تقدر بأكثر من الف مليار دولار تدفقت للخارج بسبب عدم ملائمة مناخ الاستثمار ولتشجيع الاستثمارات العراقية والعربية نحتاج الى (مندور ، ٢٠١٠ : ٢١٧) :-

١- اعادة النظر في تشريعات الاستثمار وتطويرها على ضوء التجارب العملية والمتغيرات المستجدة .
٢- تقديم الحوافز الاضافية للمشاريع الاستثمارية .
٣- توفير الرعاية اللازمة للمشاريع العربية من الناحية القانونية .
٤- توفير المعلومات والبيانات الشاملة والدقيقة ذات العلاقة بالعملية الاستثمارية .

٥- تحقيق الانسجام في معاملة المستثمر من الناحيتين القانونية والمؤسسية ، اي التطبيق السليم للقوانين وتحقيق فعالية المؤسسات من اجل تشجيع وجلب الاستثمارات .

٦- ربط حجم الاعفاء الضريبي مما يشجع على زيادة الانتاج مستقبلا وفتح مشاريع جديدة يؤدي الى امتصاص ايدي عاملة عاطلة عن العمل في الدولة .

٧- تطوير الاسواق المالية العراقية والعربية وربطها مع بعضها البعض .

٨- ضرورة وجود اجهزة مشرفة على الاستثمار كدليل على وجود الاهتمام من قبل الدولة .

ثامناً :- دور المشرع العراقي في تشجيع الاستثمار

صاحب القرار الاستثماري له اهتمام بالضرائب كونها تؤثر على الربح ، وبما ان مقدار الانفاق الاستثماري يعتمد على معدل الايراد الصافي ولهذا فانه يمكن الافتراض بان الضرائب تؤدي الى تقليل الانفاق الاستثماري لكنه يتعذر تقديم الدليل على وجود علاقة واضحة بين معدلات الضرائب وحوافز الاستثمار لانه ليس هناك طريقة موضوعية لقياس المستوى الضريبي الذي يعد عاليا جدا مما يؤثر على الاستثمار (ابراهيم ، ٢٠٠٨ : ص٤) لكنه وعلى العموم يمكن للضرائب توجيه الاستثمار نحو المجالات المرغوب فيها ويمكن ان يتم ذلك باعتماد مجموعة من الاجراءات من شأنها تحفيز الاستثمار ، وابرز هذه الاجراءات تتمثل بالحوافز الضريبية .ان المستثمر يقوم بتقدير معدل الاستثمار وهذا التقدير يستند على توقعات قد تكون صحيحة او خاطئة ، بمعنى انه يتضمن نوعاً من المخاطرة Risk ولتقليل هذه المخاطرةلاسيما تلك التي تتضمنها الاستثمارات الجديدة يمكن استخدام الحوافز الضريبية كاداة في هذا المجال فالحوافز اضافة الى اهميتها في رفع معدل الاستثمار يمكن ان تستخدم لتوجيه الاستثمار (الدوري ، ٢٠١٠ : ص٢٨) .

المبحث الرابع / حالات دراسية عملية

استعانت الباحثة في هذا المبحث على حالات عدد (٥) من الشركات المساهمة العراقية التي تمارس التخطيط الضريبي من خلال استخدامها برامج لصيانة الموجودات وتدريب العاملين واجراء البحوث والدراسات والدعاية والاعلان وايجار المباني والالات والمعدات وادى ذلك الى تحقيق وفورات ضريبية شجع هذه الشركات الى زيادة استثماراتها وزيادة راس مالها وبالنتيجة زيادة الحصيلة الضريبية .

الحالة الاولى :- اولاً : - معلومات عامة عن الشركة

١- اسم الشركة :- س / للمشروبات الغازية شركة مساهمة مختلطة

٢- نشاط الشركة :- انتاج المشروبات الغازية

٣- تاريخ تاسيس الشركة : - ١٩٨٩

٤- راس مال الشركة عند التاسيس :- (٧٠٠٠٠٠٠٠) دينار عراقي .

ثانياً :- هدف الشركة :- تعزيز الاقتصاد الوطني

ثالثا:- البيانات المالية :-المبالغ بالدينار العراقي في عام ٢٠٠٩ تم تحويل الشركة من شركة مساهمة مختلطة الى شركة مساهمة خاصة بموجب موافقة دائرة تسجيل الشركات على تعديل عقد الشركة وتم زيادة رأس مال الشركة للسنوات (٢٠٠٩ و ٢٠١٠ و ٢٠١٢) بموجب مصادقة دائرة تسجيل الشركات ومن خلال دراسة حساب الانتاج والمتاجرة والارباح والخسائر والتوزيع للسنوات (٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١١ ، ٢٠١٢) ان الشركة مارست التخطيط الضريبي من خلال زيادة بعض المصاريف (خدمات الصيانة ، خدمات ابحاث وتجارب ، دعاية واعلان وضيافة ، استئجار موجودات) ان التوسع بالنشاط الاقتصادي للشركة من خلال زيادة راس مالها في عام ٢٠٠٩ من مبلغ (٨٤٠٠٠٠٠٠) الى مبلغ (١٠٥٠٠٠٠٠٠) من خلال ممارسة الشركة للتخطيط الضريبي كما موضح بالجدول ادى الى التوسع بالاستثمار من خلال زيادة راس مالها .

جدول المصروفات (التخطيط الضريبي) رقم (١)

السنة	خدمات الصيانة	خدمات ابحاث وتجارب	دعاية واعلان وضيافة	استئجار موجودات	المجموع
٢٠٠٨	٤٧٠٩٥٦٧٨٨	١٥٧٢٧٨٩٨	٦٩٦١٤٣١٣	٢٨٩٥٨٣٠٠	٥٨٥٢٥٧٢٩٩
٢٠٠٩	١٠١٥٣٥٠٣٥٦	٥١٥٣١٠٥٦	٢٣٨٢٢٧٣٥٥	٤٢٥٩٦٨٠٠	١٣٤٧٧٠٥٥٦٧
٢٠١٠	١٩٦١٠٦٧٣٤٧	٢٢٧٤٨٥١٤٢	٢٠٩٢١٨٠٦٢	٩٨١٨٥٢٥٠	٢٤٩٥٩٥٥٨٠١
٢٠١١	١٦١١٩٣٨٧٨٧	١٢١٨٤٦٨٦٨	١٨٦٩١٣٠٨٢٧	٥٠٦٩٥٢٥٠	٣٦٥٣٦١١٧٣٢
٢٠١٢	١٥٦٢٣٨٣٦٥٦	٦٨١٩٧٤٦٣	٧٦٨٦٤١٨٠٧	٨٨٢٠٩٦٠٠	٢٤٨٧٤٣٢٥٢٦
المجموع	٦٦٢١٦٩٦٩٣٤	٤٨٤٧٨٨٤٢٧	٣١٥٤٨٣٢٣٦٤	٣٠٨٦٤٥٢٠٠	١٠٥٦٩٩٦٢٩٢٥

فالشركة قد مارست التخطيط الضريبي من خلال تضخيم مبالغ المصروفات مما ادى الى تقليل مبالغ الايرادات ومن ثم فانها تستفيد من هذه الوفورات النقدية للتوسع بالنشاط الاقتصادي (الاستثمار) من خلال زيادة راس مال الشركة وبالتالي زيادة الايرادات وزيادة الحصيلة الضريبية زيادة ملحوظة . ففي عام ٢٠٠٨ كانت نتيجة النشاط خسارة بسبب زيادة المصروفات اثر ذلك على ايراداتها وعلى مبلغ الضريبة وكان مبلغ الضريبة صفر لكن نلاحظ ان الشركة قد استفادت من هذه الوفورات النقدية في التوسع بنشاطها وزيادة راس مالها الامر الذي انعكس على ايراداتها وهذا ما نلاحظه عام ٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢ مما ادى الى زيادة الحصيلة الضريبية وهذا يدل على ان للتخطيط الضريبي دور مهم في زيادة الحصيلة الضريبية على المدى البعيد والجدول ادناه يوضح التخطيط الضريبي واثره على الاستثمار في الشركة (س)

جدول (التخطيط الضريبي واثره على زيادة راس المال) رقم (٢)

اسم الحساب	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الايرادات	٨١١٠١٨٩٨٤٨٣	١٣٠٤٦٦٥٦١٤١٨	١٦٨٥٤٧٧٩٨٧٢٠	١٩٥١٨٤٧١٥٠٩٧	٢٢٣٧٢١٤٢٨١٥٨
المصروفات التخطيطالضريبي	٥٨٥٢٥٧٢٩٩	١٣٤٧٧٠٥٥٦٧	٢٤٩٥٩٥٥٨٠١	٣٦٥٣٦١١٧٣٢	٢٤٨٧٤٣٢٥٢٦
مبلغ الضريبة	صفر	٥٠٩٩٥٥٤١٦	٦٤٧٢١٩٠٠٠	٢٥٧٣٥١٠٠٠	٢٥٠٣٦٦٦٢٠٣
راس مال الشركة	٨٤٠٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠٠٠٠	١٣٣٠٠٠٠٠٠

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للشركة (س)

الحالة الثانية :- اولاً :- معلومات عامة عن الشركة

١- اسم الشركة :- ص / للاتصالات شركة مساهمة خاصة .

٢- نشاط الشركة :- تطوير قطاع الاتصالات في عموم العراق .

٣- تاريخ تأسيس الشركة :- ٢٠٠٧

٤- رأس مال الشركة عند التاسيس :- ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ دينار عراقي .

ثانياً :- هدف الشركة :- المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني وتطوير قطاع الاتصالات وفقاً للتطورات والاسهام في تنشيطه وفق خطط وبرامج التنمية خدمة للاقتصاد الوطني .

ثالثاً :- البيانات المالية :- المبالغ بالدينار العراقي علماً ان الشركة لم تقدم بيانات مالية في عام ٢٠٠٨ .

جدول المصروفات (التخطيط الضريبي) رقم (٣)

السنة	خدمات الصيانة	خدمات ابحاث وتجارب	دعاية واعلان وضيافة	استئجار موجودات	المجموع
٢٠٠٩	١٢٣٤٣٦٦٣	٣٨٣٠٤٣٠٥	٢٨٤٨٤٩٩٧	٢٤٧٣٥٨٥٢	١٠٣٨٦٨٨١٧
٢٠١٠	٩٥٩٤٨٣٥	٧٨٤٨٤٨٩١	٣٩١٦٠٥٣١	٣٠٥٦٠٨٣٨	١٥٧٨٠١٠٩٥
٢٠١١	١٣٣٠٧٣٤٣	١٠٧٧٩٧٣٢٤	٥٠١٤٨٧٠١	٤٩٥٥٠٠٠٩	٢٢٠٨٠٣٣٧٧
٢٠١٢	١٧٣٢٢٢٥٤	١١١٨٤٧٠٤٦	٦٧٢٩٣٢٣٥	١١٠٣٣٧١١٣	٣٠٦٧٩٩٦٤٨
المجموع	٥٢٥٦٨٠٩٥	٣٣٦٤٣٣٥٦٦	١٨٥٠٨٧٤٦٤	٢١٥١٨٣٨١٢	٧٨٩٢٧٢٩٣٧

٦- ان الشركة مارست التخطيط الضريبي من خلال تغيير شكلها القانوني وتحويلها من شركة محدودة الى شركة مساهمة خاصة بموجب كتاب دائرة تسجيل الشركات المتضمن (الموافقات الاصولية) وتضخيم مبالغ المصروفات وتقليل مبالغ الايرادات وبالتالي فانها تستفيد من الوفورات النقدية لزيادة راس مال الشركة ومن ثم زيادة الايرادات وبالنتيجة زيادة الحصيلة الضريبية زيادة ملحوظة . ففي عام ٢٠٠٩ كان مبلغ الضريبة (٦٠٤٦٨٩١٠) اما في عام ٢٠١١ كانت هناك زيادة واضحة في مبلغ

المصاريف (التخطيط الضريبي) مما ادى الى انخفاض مبلغ الضريبة حيث بلغت (٢٠٢٩٧١٤٣) مما شجع الشركة الى التوسع بالنشاط الاقتصادي (الاستثمار) من خلال زيادة راس مال الشركة من (١٠٠٠٠٠٠٠٠٠) الى (٢٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠) استناداً الى كتاب دائرة تسجيل الشركات وبالنتيجة زادت الحصيلة الضريبية حيث بلغت في عام ٢٠١٢ (١١٦٢٣٦٥٨١) والجدول ادناه يوضح التخطيط الضريبي واثره على الاستثمار في الشركة (ص)

جدول (التخطيط الضريبي واثره على زيادة راس المال) رقم (٤)

اسم الحساب	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الايرادات	١٢٢٣٥٢١٦١١	١٥٦٥٨٠٢٢٠٩	٣٣٥٣٥٨٣٧٧	٢١٧٢٥٩٠٧٩٣
المصروفات التخطيط الضريبي	١٠٣٨٦٨٨١٧	١٥٧٨٠١٠٩٥	٢٢٠٨٠٣٣٧٧	٣٠٦٧٩٩٦٤٨
مبلغ الضريبة	٦٠٤٦٨٩١٠	٦٣٣٩٦٨١٠	٢٠٢٩٧١٤٣	١١٦٢٣٦٥٨١
راس مال الشركة	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٧٠٠١٢٠٠٠٠٠٠

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للشركة (ص)

الحالة الثالثة :- اولاً :- معلومات عامة عن الشركة

١- اسم الشركة :- ع / للانتاج الزراعي شركة مساهمة مختلطة .

٢- نشاط الشركة :- انتاج البذور والتقاوي من الرتب العليا او استيرادها وبيعها الى المزارعين والفلاحين بغية تحسين وتطوير الانتاج الزراعي والمحافظة على النوعية العليا للاصناف المحلية العريقة والعالمية وتدريب الكوادر واعدادها علميا لانتاج البذور في القطر .

٣- تاريخ تاسيس الشركة :- ١٩٨٩

٤- رأس مال الشركة عند التاسيس :- (٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار عراقي .

ثانياً :- هدف الشركة : - المساهمة في نشاط القطاع الزراعي .

ثالثا :- البيانات المالية :-المبالغ بالدينار العراقي

رابعاً :- الملاحظات

١- الشركة معفية من الضريبة بموجب كتاب وزارة الزراعة الهيئة العامة لتنظيم الاستثمارات الزراعية المرقم ١١٣٦ في ١٩٩٨/١٠/٢٥ الشركة زراعية وغير خاضعة للضريبة .

٢-ان الشركة (ع) هي في الاصل معفية من الضريبة فلجوئها الى النشاط الزراعي يعتبر تخطيط ضريبي . انها استفادت من المزايا التي منحها قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ ولجأت الى النشاط الزراعي ومن الملاحظ في حساب الانتاج والمتاجرة والارباح والخسائر والتوزيع .

ان ايرادات النشاط الجاري في تزايد مستمر فمثلا عام ٢٠٠٨ مبلغ (١٥٩٧٤٤٦٤٠١) وعام ٢٠٠٩ مبلغ (٣٠١٥٧١٧٥٠٩) وعام ٢٠١٠ مبلغ (٣٥٩١٥٧٩٤٠٤) وعام ٢٠١١ مبلغ (٦٦٢٠٩٨٨٥٣٧) وعام ٢٠١٢ مبلغ(١٠٩٢٤٩٦٨٧٣٦)

الحالة الرابعة :-

اولاً :- معلومات عامة عن الشركة

١- اسم الشركة :- ل / مصرف شركة مساهمة خاصة .

٢- نشاط الشركة :- تعبئة الاموال الوطنية بصفة ودائع وتوظيفها في مختلف المجالات الاستثمارية والاعمال المصرفية والتجارية (المحلية والدولية) وفق القوانين النافذة وتعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية للبلاد وفق اطار السياسة العامة للدولة بما يحقق اهداف المصرف في التطور والنمو وتحقيق اعلى ارباح للمساهمين .

٣- تاريخ تأسيس الشركة:- ٢٠٠٠

٤- راس مال الشركة عند التاسيس :- (٦٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار عراقي .

ثانياً :- هدف الشركة :- المساهمة في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية والخبرات ودعم الاقتصاد الوطني .

ثالثاً : - البيانات المالية المبالغ بالدينار العراقي :- عام ٢٠٠٨ تم زيادة راس مال الشركة ليصبح (٣٧٥٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار بدلا من ٢٢٣٤٤٠٠٠٠٠٠ استناداً الى كتاب دائرة تسجيل الشركات .

١- عام ٢٠٠٩ تم زيادة راسمال الشركة ليصبح (٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠) بدلا من (٣٧٥٠٠٠٠٠٠٠٠) استناداً الى كتاب دائرة تسجيل الشركات .

٢- عام ٢٠٠٩ تم زيادة موجودات المصرف (قيمة دفترية) كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١ عما كان في عام ٢٠٠٨ بمبلغ (١٨٦٦٥٠٦٥١١٣) نتيجة نمو الاستثمارات .

٣- عام ٢٠١٠ زيادة راسمال الشركة ليصبح (٥٦٩٩٠٠٠٠٠٠٠) دينار بدلاً من (٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠) استناداً الى كتاب دائرة تسجيل الشركات

في عام ٢٠١٠ ادرج بعض المؤشرات نتيجة التوسع بالنشاط ادناه :-

أ- تم شطر دوائر الادارة العامة الى ثلاثة مواقع نظراً للتوسع الحاصل في دوائر الادارة العامة .

ب- تم دمج مكتب (س) مع فرع (ص) لزيادة مصاريفه عن ايراداته لتلافي الخسارة الناتجة عن نشاطه بموجب موافقة البنك المركزي العراقي .

ج- تم تقليص اعمال فرع ام قصر ونقل قسم من العاملين الى فرع البصرة ليزاول نشاطه ولحين ايجاد مقر بديل في محافظة البصرة لتلافي الخسارة الناتجة عن نشاطه.

د- زيادة موجودات المصرف عن عام ٢٠٠٩ بمبلغ (٣٥٥٧٢٢٥٠٠٠) .

عام ٢٠١١:

١-زيادة راسمال الشركة ليصبح (١٠٣٩٥٠٠٠٠٠٠٠) بدلاً من (٥٦٩٩٠٠٠٠٠٠٠) .

زيادة موجودات المصرف عن عام ٢٠١٠ بمبلغ (٣٥٤٠٤٦٠٠٠٠) .

٢-عام ٢٠١٢ زيادة راسمال الشركة ليصبح (١٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠) بدلاً من (١٠٣٩٥٠٠٠٠٠٠٠)

زيادة موجودات المصرف عن عام ٢٠١١ بمبلغ (٨٠٩٦٥٠٠٠) .

٣-لوحظ من خلال دراسة حساب الانتاج والمتاجرة والارباح والخسائر والتوزيع للسنوات (٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١١ ، ٢٠١٢) ان الشركة مارست التخطيط الضريبي من خلال بعض المصاريف (خدمات الصيانة ، خدمات ابحاث وتجارب ، دعاية واعلان وضيافة ، استئجار موجودات)

جدول المصروفات (التخطيط الضريبي) رقم (٥)

السنة	خدمات الصيانة	خدمات ابحاث وتجارب	دعاية واعلان وضيافة	استئجار موجودات	المجموع
٢٠٠٨	٨٦٦٧٠٧٩١	١٢٥٤٩٠٦٠٠	٩٦٠٧٦٤٦٠	١٨٥٧٨٧٧٢٣	٤٩٤٠٢٥٥٧٤
٢٠٠٩	٧٩٦٢٤٨١٠	-----	١٠٥٥١٥٥١٦	٢٧٠٩٣٠٠١٧	٤٥٦٠٧٠٣٤٣
٢٠١٠	٩٣٤٦٧٥٥٨	٩٥٥٩٠٠٠٠	١٢٢٦٨٣٢٥٢	٢٩٤٩٩٨٢٢٨	٦٠٦٧٣٩٠٣٨
٢٠١١	٢٢٤٩٨٨١١٣	-----	١٥٢٢٦١٩٥٩	٤٧٦٠٤٨٢٢١	٨٥٣٢٩٨٢٩٣
٢٠١٢	٣٤١٢٣٠٣٩٥	٢١٢٤٠٠٠٠٠	٢٣٨٤٨٤٦٢٦	٦٣٢٩٩٥٠٤٧	١٤٢٥١١٠٠٦٨
المجموع	٨٢٥٩٨١٦٦٧	٤٣٣٤٨٠٦٠٠	٧١٥٠٢١٨١٣	١٨٦٠٧٥٩٢٣٦	٣٨٣٥٢٤٣٣١٦

ان الشركة مارست التخطيط الضريبي من خلال تضخيم مبالغ المصروفات وتقليل مبالغ الايرادات فانها تستفيد من الوفورات النقدية لزيادة راس مال الشركة وبالتالي زيادة الايرادات وبالنتيجة زيادة الحصيلة الضريبية زيادة واضحة . ففي عام ٢٠٠٨ كان مبلغ الضريبة (٢٩٩٧٦١٠٠٠) وكان هناك زيادة واضحة في مبلغ المصاريف (التخطيط الضريبي) مما ادى الى انخفاض الحصيلة الضريبية في عام ٢٠٠٩ وتأجيل احتساب مبلغ الضريبة في عام ٢٠١٠ مما شجع الشركة على الاستفادة من الوفورات النقدية للتوسع بالنشاط الاقتصادي (الاستثمار) من خلال زيادة راس مالها من (٣٧٥٠٠٠٠٠٠٠٠) في عام ٢٠٠٨ الى (

١٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠) لغاية عام ٢٠١٢ مما ادى الى زيادة مبلغ الضريبة اضعاف كبيرة حيث بلغت في عام ٢٠١٢ (٤٣٠٦١٢٥٦٣٥) والجدول ادناه يوضح التخطيط الضريبي واثره على الاستثمار في الشركة (ل) .

جدول (التخطيط الضريبي واثره على زيادة راس المال) رقم (٦)

اسم الحساب	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الايرادات	٢٢٩١٢٥٧٣٢٠	١٩٢٣٣٤٧٧٩٦	١٨٣٣٢٨٠٠٠٠	٢٧٨٦٤٦٢١٤٢	٤٨٥٠١٨٤٦٥٣
المصروفات – التخطيط الضريبي	٤٩٤٠٢٥٥٧٤	٤٥٦٠٧٠٣٤٣	٦٠٦٧٣٩٠٣٨	٨٥٣٢٩٨٢٩٣	١٤٢٥١١٠٠٦٨
مبلغ الضريبة	٢٩٩٧٦١٠٠٠	٤١٨٠٠٧١٩	تاجيل احتسابها	٨٣٧٩٩٦٤٨٨	٥٤٨٥٩٤٦٧٧١
راس مال الشركة	٣٧٥٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٦٩٩٠٠٠٠٠٠	١٠٣٩٥٠٠٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للشركة (ل)

الحالة الخامسة :-

اولاً :- معلومات عامة عن الشركة

١- اسم الشركة :- ط مصرف شركة مساهمة خاصة .

٢- نشاط الشركة :- يتولى المصرف القيام بمختلف انواع الانشطة المصرفية والاستثمارية المحلية والدولية .

٣- تاريخ تاسيس الشركة :- ١٩٩٤

٤- راسمال الشركة عند التاسيس :- (٤٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار عراقي .

ثانياً :- هدف الشركة :- تقديم الخدمات لمختلف القطاعات الاقتصادية من خلال توفير الاموال التشغيلية لمختلف المشاريع والمؤسسات والشركات في القطاع الخاص مما يجعلها قادرة على تفعيل دورها في المساهمة في تنشيط الاقتصاد العراقي .

ثالثاً :- البيانات المالية :- المبالغ بالدينار العراقي

جدول المصروفات (التخطيط الضريبي) رقم (٧)

السنة	خدمات الصيانة	خدمات ابحاث وتجارب	دعاية واعلان وضيافة	استئجار موجودات	المجموع
٢٠٠٨	٤٧٠٥٨٦٩٩٥	٢٦٠٢٨٠٨٤٤	٧٦٧٥٢٩٦٠	٥٢٧٦٧١١٤٩	١٣٣٥٢٩١٩٤٨
٢٠٠٩	١٧٧٦٣٣٩٧٢	٢٦٧١٩١٨٣٤	٤٧٩١٩٤٣٠	١٢١٣٦٧٩٩٧٢	١٧٠٦٤٢٥٢٠٨
٢٠١٠	٢٦٩٩٦٤٥٢٩	٢٨٠٠٠٨٢٣٤	٩٤٩٠٨٩٦٧	١٢٢٠٧٦٧٨٣٧	١٨٦٥٦٤٩٥٦٧
٢٠١١	٢٧١٧٦٩٣٥٩	------	٩٩٧٤٤٦٢٥	٨٣٣٢٦٤٤٣٠	١٢٠٤٧٧٨٤١٤
٢٠١٢	٣١٦١١٦٧٤٨	٢٤٠١٣٠٠٠٠	١٢٠٦٩٩٧٣٠	١٢٧٩٨٥٧٦٩٨	١٩٥٦٨٠٤١٧٦
المجموع	١٥٠٦٠٧١٦٠٣	١٠٤٧٦١٠٩١٢	٤٤٠٠٢٥٧١٢	٥٠٧٥٢٤١٠٨٦	٨٠٦٨٩٤٩٣١٣

ان الشركة مارست التخطيط الضريبي من خلال تضخيم مبالغ المصروفات وتقليل مبالغ الايرادات وبالتالي فانها تستفيد من هذه الوفورات النقدية للتوسع في نشاطها وزيادة راس مال الشركة الامر الذي انعكس على ايراداتها وبالنتيجة زيادة الحصيلة الضريبية . ففي عام ٢٠٠٨ كان مبلغ الضريبة (١٥٠٠٠٠٠٠٠٠) وكان هناك زيادة واضحة في مبلغ المصاريف (التخطيط الضريبي) مما ادى الى انخفاض الحصيلة الضريبية في عام ٢٠٠٩ وشجع ذلك الشركة الى التوسع بالنشاط الاقتصادي (الاستثمار) من خلال زيادة رأس مالها من (٤٢٠٠٠٠٠٠٠٠) في عام ٢٠٠٨ الى (١٥٠٠٠٠٠٠٠٠) لغاية عام ٢٠١٢ مما ادى الى زيادة الحصيلة الضريبية اضعاف ماكانت عليه حيث بلغت في عام ٢٠١٢ (٤٣٠٦١٢٥٦٣٥) وهذا يدل على ان للتخطيط الضريبي دور في زيادة الحصيلة الضريبية على المدى البعيد . والجدول ادناه رقم (١٠) يوضح التخطيط الضريبي واثره على الاستثمار في الشركة (ط)

جدول (التخطيط الضريبي واثره على زيادة راس المال) رقم (٨)

اسم الحساب	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الايرادات	٤٥٢١٨٦١٢٠٠٦	٣٦١٤٠٤١٠١٩٩	٣٢١٧٤٥٦٣٥٥٤	٤٦٩٢٧٣٦٧٨٩٨	٥٧٨٩٩٦٩١٤١٢
المصروفات – التخطيط الضريبي	١٣٣٥٢٩١٩٤٨	١٧٠٦٤٢٥٢٠٨	١٨٦٥٦٤٩٥٦٧	١٢٠٤٧٧٨٤١٤	١٩٥٦٨٠٤١٧٦
مبلغ الضريبة	١٥٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٢٣٦١٣٠١٠	١٤٤٨١٢٨٨٢١	٣١٧٢٥٦٩٤٩٤	٤٣٠٦١٢٥٦٣٥
راس مال الشركة	٤٢٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠٠٠٠	٦٦٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للشركة (ط)

المبحث الخامس / الاستنتاجات والتوصيات

اولاً / الاستنتاجات Conclusions

١- اظهرت نتائج البحث ان الشركات المساهمة العراقية قد اتفقو على ان الوفورات الضريبية التي يتم الحصول عليها من خلال التخطيط الضريبي تعد عاملاً لجذب الاستثمار (انشاء مشاريع اقتصادية جديدة) او (التوسع بالنشاطات الاقتصادية القائمة) . من خلال مرعاة طبيعة هذه الوفورات النقدية وتحقيق الاستخدام الافضل لها . وبالنتيجة ان هذا الاستثمار هو عامل رئيسي في تحديد المركز الاقتصادي للدولة في المدى القصير والسبب الرئيسي للنمو الاقتصادي في المدى البعيد . وهو السبب في خلق فرص عمل جديدة وضخ الانتاج والخدمات ونقل التكلوجيا وزيادة الصادرات ودخول العملات الصعبة وبالنتيجة ينعكس ذلك ايجابياً في مساهمة هذه الشركات في نمو الاقتصاد وزيادة الحصيلة الضريبية في المستقبل . والجانب العملي المتضمن حالات دراسية عملية بين مدى استفادة الشركات من ممارستها للتخطيط الضريبي عن طريق تضخيم مبالغ المصاريف وتخفيض مبالغ الايرادات وتخفيض مبلغ الضريبة في المدى القصير وبالنتيجة ادى ذلك الى تشجيع الشركات للتوسع في نشاطها وزيادة مبلغ الحصيلة الضريبية في المدى الطويل .

٢- اظهرت نتائج البحث ان الشركات المساهمة العراقية تمارس عملية التخطيط الضريبي بانها تستفيد من الاعفاءات التي منحها قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل وتستفيد من الاعفاءات التي منحها قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ كل حسب اختصاصه تنزيل بعض المصاريف المقبولة ضريبياً (خدمات الصيانة ، خدمات ابحاث وتجارب ، دعاية واعلان وضيافة ، استئجار موجودات) وتشير الحالة الثالثة في البحث الى اعفاء نشاط القطاع الزراعي . وتهتم هذه الشركات بالقوانين والانظمة والتعليمات الضريبية وتسعى لحصولها على كراس تعريفي لهذه القوانين والانظمة والتعليمات وتستعين بعض الشركات بخبرات مستشار بالامور الضريبية للاستفادة من خدماته وتحقيق وفورات ضريبية لغرض زيادة ارباحها وتحسين اداء العاملين وزيادة الانتاج والتوسع بالنشاطات الاقتصادية المختلفة وبالنتيجة زيادة الحصيلة الضريبية . وان الاعفاءات في القوانين تعد عاملاً لجذب الاستثمار الاجنبي وتحسين الوضع التنافسي العام للبلد ورفع الايرادات .

٣- وجد ان هناك اهتمام كبير من قبل الشركات بعمل خطة تاخذ بعين الاعتبار جميع البنود التي يمكن ان تخفض مبلغ الضريبة لانه يؤثر على القرارات الاستثمارية والتمويلية والمحاسبية لهذه الشركات .

٤- قلة المصادر العربية التي تحتوي على موضوع التخطيط الضريبي عكس المصادر الاجنبية التي تهتم بموضوع التخطيط الضريبي .

ثانياً / التوصيات

١- على الشركات المساهمة العراقية ابداء المزيد من الاهتمام بقانون ضريبة الدخل وقانون تشجيع الاستثمار والاستفادة من جميع المزايا التي تشجع على الاستثمار واقامة مشاريع تنموية تعمل على دعم الاقتصاد الوطني والحصول على الاعفاءات الضريبية لفترة زمنية معينة وتحقيق المزيد من الارباح والوفورات الضريبية

٢- على الشركات المساهمة العراقية ابداء المزيد من الاهتمام والسعي الى اندماج الشركة مع شركات اخرى مشابهة لها في النشاط للحصول على اعفاءات ضريبية وقدرة الشركات المندمجة على المنافسة مع الشركات الكبيرة الاخرى .

٣- على الشركات المساهمة العراقية ابداء المزيد من الاهتمام بتدريب وتأهيل العاملين لديها واكسابهم مهارات وقدرات عالية في مجال اختصاصهم وانفاق المبالغ لغرض الدعاية والاعلان والعمل على صيانة وتجديد الاصول الثابتة باعتبارها مصاريف مقبولة ضريبياً وتحقيق المزيد من الوفورات الضريبية .

٤- على الشركات المساهمة العراقية استثمار الاموال الفائضة عن حاجتها في مجالات اقتصادية مختلفة او في استثمارات غير خاضعة للضريبة .

٥- دعم وتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي ومنح امتيازات واعفاءات جاذبة للمستثمرين لتأهيل وتشغيل الشركات بالشكل الامثل وينعكس ذلك ايجابيا على التنمية الاقتصادية وزيادة الحصيلة الضريبية في المستقبل .

المراجع العربية Arabic Reference

اولاً :- الكتب

١. احمد ، احمد ماهر (**التخطيط الاستراتيجي**) الطبعة الثانية الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠١٣ .
٢. الدوري ، مؤيد عبد الرحمن (**ادارة الاستثمار والمحافظ الاستثمارية**) الطبعة الاولى ، عمان ، الاردن ، ٢٠١٠ .
٣. رزق ، علاء (**المحاسبة في ظل حوكمة الشركات**) المكتبة المصرية للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٣
٤. صديق ، رمضان (**التجنب الضريبي بين الاباحة والحظر في التشريع المقارن والمصري**) الطبعة الاولى، القاهرة ، ٢٠١١ .
٥. العامري ، محمد علي ابراهيم (**الادارة المالية الحديثة**) الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن ، ٢٠١٣ .
٦. عثمان ، حسين عثمان محمد (**اصول علم الادارة العامة**) الطبعة الاولى ، بيروت ، ٢٠٠٧ .
٧. عثمان ، سعيد عبد العزيز (**النظام الضريبي واهداف المجتمع**) الدار الجامعية الابراهيمية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٨ .
٨. علوان ، قاسم نايف (**ادارة الاستثمار**) بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الثانية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان ، الاردن ، ٢٠١٢ .
٩. مطر ، محمد (**ادارة الاستثمارات**) الطبعة الخامسة ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن .

ثانياً :- الرسائل والاطاريح :-

١- ابو يحيى ، ايمن (**التخطيط الضريبي في الشركات الصناعية الاردنية**) رسالة ماجستير ، الجامعة الاردنية ، الاردن ، ١٩٩٦ .
٢- احمد ، منى عبد الفتاح (**اثر حوكمة الشركات في مخاطر الضريبة**) رسالة دبلوم عالي معادل للماجستير ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٤ .
٣- خويرة ، محفوظ محمد علي (**التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية**) رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين ، ٢٠٠٤ .
٤- عبود ، انور هاشم (**اثر اندماج الشركات على الربح الخاضع للضريبة**) رسالة دبلوم عالي معادلة للماجستير ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ، ٢٠١١ .
٥- العشي ، نور هاني (**دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في اختيار طريقة المخزون السلعي**) رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، ٢٠٠٦ .
٦- القري ، ميسون محمد علي (**دوافع واساليب المحاسبة الابداعية في الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية**) رسالة ماجستير ، جامعة الملك عبد العزيز ، ٢٠١٠ .

ثالثاً :- البحوث والدوريات

١- ابراهيم ، خليل اسماعيل (**اثار الضرائب على الاستثمار في العراق بعد تاريخ ٩ / ٤ / ٢٠٠٣**) بحث مقدم الى الندوة العلمية الضريبية الاولى ، بغداد في ١٨ / ٨ / ٢٠٠٨ في الهيئة العامة للضرائب .
٢- ابراهيم ، نبيل عبد الرؤوف (**نموذج مقترح لقياس اثر التخطيط الضريبي على الاداء المالي للشركات المتداولة في سوق المال المصري**) بحث مقدم الى جمعية الضرائب المصرية لمؤتمر المنظومة الضريبية المستقبلية واثرها على الاقتصاد والاستثمار / تشرين الاول / ٢٠١٢ .
٣- حبو ، زهرة ونجمة ، الياس (**التهرب الضريبي الدولي**) مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية مجلد ٢٧ / العدد الاول / ٢٠١١ .
٤- المهايني ، محمد خالد (**دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية حالات تطبيقية في التشريع المقارن**) مجلة جامعية ، دمشق للعلوم الاقتصادية والادارية مجلد ١٩ / العدد الثاني / ٢٠٠٣ .

المراجع الانكليزيةForeign References

1. Charles, W, Mulford & Eugene , E , comiskey (Deferred Tax Assets and the Diselosure of Tax – planning strategies , Journal of Applied Research in Accounting and Finance) 2011 .
2. Cushing , B , E , and Leclere , M , J , (Evidence on the Determinations of Inventorg policy choice) The Accounting Review , vol , 1992 .
3. Ronen , J , and Aharoni , A , (The choice among . Accounting Alterna ties) The Accounting Review , Vol - 67 , no2 , 1998 .
4. Mark , Weinstein (Individual & Business Tax planning Libraries) ccpa Technology , A , dvisori , V2005.